WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

العدد 194 ـ 14 / آب/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية

امة صارخة بالحق وتبقى ـ كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

الرابط للافتتاحية على موقع المجلة

صوت سعاده

الرابط للمقال على موقع المجلة

سياسة

حلت الذكرى السادسة لانفجار المرفأ ـ فارس بدر

الرابط للمقال على موقع المجلة

بين شعارات السيادة وارتهان الواقع اللبناني ـ د. نبيلة غصن

الرابط للمقال على موقع المجلة

من مظاهرات «الحريديم» إلى إتلاف الكتب النادرة ـ أنطوان يزبك

الرابط للمقال على موقع المجلة

تقرير

كريم خان رئيس المحكمة الجنائية ضحية ادانته المجازر في الأراضي المحتلة ـ لينا شلهوب

الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية

غزو سبتة ـ نجيب نصير

الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع

«الأقليّات» بين نظام «الملّة» ومفهوم المواطنة ـ نظام مارديني

الرابط للمقال على موقع المجلة

من فرانكا فيولا إلى بتول علوش ـ منال الجبر

ثقافة

العمل والعطاء: كيف تُبنى النهضة؟ ـ د. إدمون ملحم

الرابط للمقال على موقع المجلة

كتاب

أوراق الروائية الفلسطينية «سلوى جراح» من دفتر الحرب ـ محمود شريح

الرابط للمقال على موقع المجلة

كلمة الفصل

زمن تُبرَّر فيه الخيانة وتُحاصَر الوطنية ـ د.طارق سامي خوري

الرابط للمقال على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه ـ مسؤول الموقع: جنى الصايغ

للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

امة صارخة بالحق وتبقى

كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

الافتتاحية

تروي الاساطير الاغريقية واشعار هومر قصة الشرير «ميناتور»، مخلوق نصفه إنسان ونصفه الآخر ثور، كان يجبر الاغريقين على ارسال أبنائهم شبان وفتيات كل عام لقرابين بشرية له، واستمر الامر وقتاً طويلاً حتى استطاعوا التخلص منه.

في بلادنا المنذورة للوجع منذ ان وطأ ارضها المستعمرون وأستوطن فيها اليهود وامتنا تعاني، مآسي وموت ودم يهرق وارض تحرق وشعب يباد.

منذ ذاك وبلادنا قربانا لهذا الوحش ممن لا يملك لمن لا يستحق وارضنا تعاني، واجيال تعيش المعاناة، في غياب الوعي ووحدة النسيج الاجتماعي، بعد سياسة «الفرق تسد» العثملية ودساتير الانتداب وخبث رسله وسفرائه، ومشاريع لوزان وسيفر التي دمرت العقول واصابت من شعبنا مقتلاً.

وتستمر امتنا بعد كل ارتكابات هذه الحركة الصهيونية المدعومة من الاستعمار العالمي الجديد، بقضم بلادنا وتطويع الشعب، وتشويه وعيه بأهمية وحدته.

لقد وضعت هذه الحركة كل إمكانياتها، بدعم الاعلام المشبوه وحملاته المشبوهة التي أدت إلى تنصيب المتخاذلين في مواقع المسؤوليات وأدت ادوارها في اضعاف البلاد وقدراتها.

هل افلحت قوى الاستعمار العالمي وربيبتهم، دولة العدو الصهيوني في جعل حق شعبنا موقع ملامة؟ وهل باتت مساندة قوى الأمة لبعضها البعض قومياً ووطنياً وانسانياً موقع ادانة، بدل ادانة الآلة الجرمية التي تتغول في ارتكاباتها؟

هل بات خنوع الأنظمة، التي دأبت على الانصياع للخارج هو الذي يحكم سلوك شعبنا؟

افلحت السلطة اللبنانية في الاقتداء بسلطة محمود عباس التنازلية، كما باقي الأنظمة المستسلمة، وها هي اليوم تهرول إلى الحضيض، وإلى تثبيت موقعها في لوائح العار، في بلد ميزته المقاومة فباتت عاصمته وقبلة الاحرار.

سلطة تنصرف إلى التفاوض مع عدو، يعلن بلسانه وسلوكه انه لن يتراجع ولن ينسحب من اية ارض احتلها، كما اعلن نتنياهو نفسه، ووزير حربه كاتس، الذي يؤكد عدم تخليهم عما سماه مناطق عازلة في لبنان وغزة والشام، ويفصح قائلًا «اننا دمرنا 70 من غزة ونقلنا نموذجها إلى جنوب لبنان.»

أخطر ما حصل في الأيام الأخيرة، ان الدولة اللبنانية التي تتباهى بصداقتها مع ترامب، وتعول على دعمه هو من سبق له وأعلن سماحه لإدارة العدو بضم الجولان، وكذلك موافقته على نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

سلطة لبنان، التي لم يسترع انتباهها الخريطة التي نشرتها وزارة الخارجية «الإسرائيلية» وظهر منها الجزء المحتل من جنوب لبنان مدمجاً «بإسرائيل»، وهذا لا يمكن اعتباره خطأ تقني عابر كونه صادر عن جهة رسمية، وتزامن مع مفاوضات يفترض ان يكون همها جلاء العدو عن الأراضي المحتلة، واعتراف العدو بحدود لبنان الدولية لم يراعها صديقها الأميركي

ولا هي استنفرت ديبلوماسييها لإعلان رفض لبنان لهذه الخطوات وللاعتداءات الإسرائيلية في الجرف للقرى الجنوبية وصولاً إلى اعلان العدو انه قام بتدمير نحو 90 بالمئة بينما السلطة الخانعة في التفاوض لم تجرؤ على الاعتراض ولا التهديد بوقفه، من واشنطن إلى روما، هي منصاعة كتلميذ

نجيب كي لا تقول أكثر، تسير من تنازل إلى تهاوي تزعم تمثيل الشعب ولا تجرؤ على استفتائه ، فيما نصفه مشرد نازح، وبيوته باتت رماداً، لم يجرؤ على تحريك ديبلوماسيته او علاقاته لتثبيت الحقوق، او ردع العدو المنفلت من عقال المواثيق والنظم الدولية وحقوق الشعوب والانسان .

التمادي في التخاذل، داخل الدولة وأجهزتها بتجلي بأبشع صور العار، ان في قانون العفو الذي اقرّ في مجلس النواب اللبناني بناء على رغبات خارجية، وهذا اخطر تقويض لسيادة القانون وحق العقاب لمرتكبي الجرائم الإرهابية التي طالت مدنيين كما الجسم العسكري اللبناني، كما أصاب هذا العفو العملاء الذي تعاملوا مع العدو الإسرائيلي وغادروا مع قوى العدو المنسحب إلى كيان الاحتلال، وباتوا يحملون جنسيته، انه القانون الذي يضرب المواطنة ويبرىء العمالة دون مواربة. ان تمادي السلطة في انتهاك صورة لبنان يظهر أيضا في قانون الاعلام الذي اقرّ، قانون العار هذا كما وصفه حتى اعلاميي «السلطة»، هدفه الواضح كم افواه الاعلام اللبناني ومن يتجرأ على قول كلمة حق في وجه جائر او متعامل، فيقيد الكلمة ويسجن الإعلاميين، في استهداف واضح لصورة لبنان حامي الحريات وهي ميزته الأساسية ،فهل سيكون هكذا بعد اليوم؟ ام ان المقصود ردع ما هو قادم لاحقا؟ لقد سبق وقال عنه سعاده لهذا اللبنان انه يريده «نطاق ضمان للفكر الحر» فما اصدق اهدافنا ومرامينا وما أكثر خداع الفريق الاخر من هذا الكيان الذي يهلل للحرية ويمارس عكسها عندما لا تناسب طواغيطه ومعه دعاة الحرية الكاذبة في العالم اجمع.

ان الدعم «السوروسي» الذي حول الاعلام في لبنان إلى منصات مأجورة لرغباته وحملاته المشبوهة على حقوق الشعب، يهددنا اليوم أكثر بتشوية الحقائق بتلميع صورة السلطة المتنازلة عن الحقوق.

اما متى تحين المواجهة مع السلطة اللبنانية المتمادية في قمع الحريات وترتيب اتفاقيات الاستسلام؟ سؤال لا بد منه، بعدما لم تعد تجد سياسة الصمت والصبر وكل كلام عن الحرص على ما يدعونه الوفاق الوطني قد يؤدي إلى إضاعة البلاد في مشاريع أخطر ما فيها ضياع الأرض .

صوت سعاده

لا يخدعنك الضجيج! هو باطل يراد به باطل! هو ستار من الدخان يحجب الحقيقة عنك. فما هي هذه الحقيقة؟ هي فساد الإدارة، هي الغش والمكر والبرطيل، هي التكالب على الحكم، هي البطالة وما تجر من خمول وفساد أخلاق.

هي المهاجرة التي تبتلع الكثير من خيرة شبابك، هي أرامل لم يمت رجالهن، بل هاجروا، هي ثكالى لم يمت أبناؤهن، بل هاجروا، هي أيامي لا رجال لهن لأنهم هاجروا، هي الأرض بور، هي الفوضى تدور! هي العامل يرزح والفلاح يجوع! هي الطائفية والحزبيات الدينية بلاء الأمة وعلة الانحطاط، هي الإقطاعية الملتفة على جسم الأمة كالأفعى، هي هضم الحقوق وأكل أموال الفقراء.

هي هبوط المناقب وصعود المثالب، هي سماعي صوت استغاثتك ومجيئي لمعالجة أدوائك. هذه هي الحقيقة. فما أبعد ذلك الضجيج عنها! هو ضجيج الذين يريدون أن يخفتوا أنينك ويخنقوا صوتك!

هو ضجيج الذين لا عيش لهم إلا باستنزاف قواك وامتصاص موارد حياتك. هو ضجيج الذين يريدون جرك

إلى انتخابات جديدة وأنت معصوب العينين، والحقيقة مستورة عنك بستار مصطنع من الدخان، فتسجل هناك مدة جديدة من استمرار الشقاء بيدك!

هو ضجيج الذين يريدون أن يفرقوا بينك وبين الحق والإنقاذ، وأن يحجبوا عنك اليقين!

هو ضجيج مؤامرة مدبرة! هي مؤامرة عليك لا عليّ، إذ ليس لي شيء أطلبه لنفسي، وكل ما أطلبه، كل ما وقفت نفسي عليه هو: خير الأمة. فإلى البيان التالي أيها الشعب!

أنطون سعاده ـ في 5 نيسان 1947

صوت سعادة

حلت الذكرى السادسة لانفجار المرفأ

متى يأتي موعد انفجار
هذه الطبقة السياسية العفنة في «بلاد الأرز» ؟؟؟

فارس بدر

سياسة

ليس هناك من أي مؤشر إيجابي يحمل أي من المقدّمات الضرورية واللازمة لخروج هذا البلد من جراحه المفتوحة على مدى قرن بكامله.

من أزمة إلى أزمة، ومن تعثّر إلى تعثُّر، ومن حرب أهليّة إلى أخرى، وكأننا في بداية أحداث العام 1860 التي بدأت شرارتها الأولى ثورة فلاحين ضد الإقطاع على غرار ثورة طانيوس شاهين في كسروان، لتتحوّل في جبال الشوف إلى حرب طائفية أكلت الأخضر واليابس، كما ولا تزال ندوبها ماثلة حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

الأزمة في لبنان مفتوحة إلى أجلٍ غير مُسمّى، وما عرفه البلد

من «انفراجات» مرحليّة، كان يُعبّد الطريق إلى «انفجارات» مرحليّة تعرف هدنات مؤقتة بانتظار العوامل الجديدة والتوقيت المناسب.

في هذا السياق، تتكاثر التحليلات والقراءات والاجتهادات حول العلل والأمراض والأسباب التي تتحكَّم بمفاصل هذا البلد وتجعله عرضةً لرياح موسمية تتلاعب بأشرعتهِ من كُلّ حدبٍ وصوب.

من هذه الاجتهادات من يقول، أنّ الشعب اللبناني لا يملك مؤهلات ضرورية لقيادة السفينة.

ومنهم من يتحدّث عن اهتراء الطبقة السياسية وتمحورها حول مصالحها الانتخابية حصراً.منهم من يتكلّم عن استشراء الفساد في الدولة وفي النسيج الاجتماعي للبلد ككُلّ. ومنهم من ينتظر المعجزات من هذا الرئيس أو ذاك، من مجلس الوزراء هذا أو ذاك، ومن هذا المجلس النيابي أو ذاك، دون أن يتمكّن أي من هؤلاء اجتراح المعجزات لوضع البلد على سكّة الخلاص من محنه المزمنة وكوارثه المفتوحة على المجهول.وبدون أدنى شكّ أنّ هذا النوع من التوصيف المرحلي للأزمات التي تعصف بالبلد يؤدّي إلى إنتاج «روشتّات» مرحليّة تزخر بالأدوية والمسكّنات التي عجزت حتى اليوم من اجتراح صيغ «عجائبية» للخروج من غرفة العناية الفائقة، هذا بالإضافة إلى بعض الدعوات التي تتكئ على أكتاف القديسين وتماثيلهم ومزاراتهم لتحقيق الأعجوبات، وإخراج لبنان من أمراضه المستعصية على كل أنواع اللقاحات.

أمام هذا المشهد الدراماتيكي لا بدّ من إعادة إنتاج الأدوات المعرفية والثقافية والفكرية وإعادة صياغة للنقد المنهجي والعلمي والتاريخي لسبر أغوار هذا الواقع المأزوم، كمُقدّمة ضرورية للبدء بورشة الترميم، وتوفير موادّها البنائية والإنشائية كيما تنهض على قواعد سليمة قادرة على النهوض بورشة الإعمار المرجوّة.

هذه الأدوات المعرفية عادةً تبدأ بطرح الأسئلة المنهجية التالية:

-ما هو دور الاستعمار الذي أنتج اتفاقية سايكس/بيكو وأخواتها في «لوزان» و «سان ريمو» ريمو ومعاهد

«فرساي» و..إلخ في رسم خريطة هذا البلد، وما هو الدور الذي أُعطي لأبنائه من أجل صياغة حاضرهم ومستقبلهم؟

- من الذي أتخذ القرار بفصل لبنان عن محيطه في بلاد الشام؟ وهل كان في ذلك أي مصلحة للبنانيين في اقتصادهم واجتماعهم وأمنهم في تفتيت تلك المنطقة؟

- من الذي وضع الدستور اللبناني الصادر في 23 أيّار 1926 والذي أُخذ من دستور الجمهورية الثالثة ، والذي أعيد تركيب محاصصته الطائفية في الطائف عام 1989 بعد الحرب الأهليّة.؟؟؟

- من الذي أمعن تمزيقاً في خريطة المنطقة وجعل من إسرائيل أسطولاً عائماً في شرقي المتوسط ينخر عباب المنطقة عابثاً ومدمّراً لأرضها وشعبها وتاريخها، مُطلقاً العنان لشهواته الاستعمارية الاستيطانية لتدمير البشر والحجر والشجر؟؟؟

من ومن؟ إلى آخره من تلك الأسئلة المنهجية التي لا حدود لها كمقدّمة لرسم الآليات التي بإمكانها رسم خارطة الطريق للخروج من هذا النفق المظلم.

باختصار نقول: ليس هناك من حلول سحريّة لخروج لبنان من أزماته المتكرّرة قبل قطع «حبل السرّة» مع هذا التاريخ ورموزه وقواه الخارجية، والعمل على استنباط «الأدوات المعرفية البديلة» لصياغة واقع مختلف يخضع لأرادة اللبنانيين دون سواهم وبالطبع مع المحيط القومي التي تربطنا به صلات رحم تاريخية يمكن أن توفّر للبنان ومحيطه الأمن الاجتماعي والاقتصادي والعسكري والغذائي في إطار استخدام آليات التنمية المستدامة ومتطلباتها الجغرافية والاستراتيجية.

الرحلة طويلة دون أدنى شك، غير أن الهروب من تنكّب المسؤوليات الجسام لن يحمل إلّا المحن والكوارث الدوريّة وربمّا انفجارات مماثلة لانفجار الرابع من آب.

سياسة

بين شعارات السيادة وارتهان الواقع اللبناني

سقوط الأقنعة ودور الوظيفة المشبوهة

د. نبيلة غصن

الفنان فتحي غبن

في المشهد اللبناني المعقد، حيث تتشابك خيوط اللعبة الإقليمية الكبرى مع انهيارات الداخل المنهجة، تبرز إ شكالية الحكم والمسؤولية بأفظع صـ ورها. حين طُرح اسم شخصية القاضي **نواف سلام**، رئيس الحكومة، تـ سقفت التوقعات على أعلى درجات ا لأمل. فالرجل تغطى بإرث مزيف مـ ن النزاهة والسمعة الدولية كقاضٍ سابق في محكمة العدل الدولية، وتم تسويقه بأنه من أصدر مذكرة التوقيف بـ حق نتنياهو وكبديل خارج الشبهات ا لتقليدية لفساد الطبقة السياسية العفنة.

ولكن، حين نرفع الغطاء البرّاق، نـ كتشف أن الهوة بين «نظافة الكف ا لشخصية والوطنية!!!» و«الدور ا لوظيفي الخطير» أعمق بكثير مما يـ ظن البعض، وأننا لسنا أمام مجرد «ضعف إداري»، بل أمام تقاطع جذري مع المشروع المعادي.

أولاً: وهم السيادة والتحدي.. أين الدولة من هموم الناس؟

من السهل جداً رفع سقف الخطاب السياسي حول السيادة، ومواجهة من فرطوا بها، أو خوض معارك رمزية هنا و هناك. والمواطن اللبناني، بطبيعته، ي درك تماماً حجم المأزق التاريخي ا لواقع فيه اليلد. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقسوة: **ما قيمة السيادة على الورق إن لم يكن المواطن قادراً على الحصول على نقطة ماء صالحة للشرب، أو ساعة كهرباء واحدة، أو طريق صالح للمرور؟**

حين تغيب أبسط مقومات العيش ا لكريم، وتتحول الخدمات الأساسية إلى رفاهية مفقودة، تصبح كل خطابات ا لسيادة والشعارات البراقة مجرد غطاء صوتي لعجز بنيوي مستحكم.

الحكومة اليوم تبدو في غيبوبة تامة عما يعانيه الناس في تفاصيل حياتهم ا ليومية. **النزول إلى أرض مدمرة لـ زرع علم أو إطلاق تصريحات ع نترية** «بعدم ترك الأهل»، بينما الأهل يعانون من قسوة العوز والقهر والهجرة واليأس، لا يعدو لكونه انفصالاً تاماً عن الواقع.

ثانياً: فخ المحاصصة.. التنازل تحت وطأة الميليشيات والأمر الواقع

إن أكبر خيبة أمل يواجهها اللبنانيون ا ليوم تتمثل في الاستمرارية المذلة لمنظومة «المحاصصة» ذاتها، وكأن شيئاً لم يتغير.

توزيع المغانم: جرى تقاسم السفراء، و القضاة، والمدراء العامين، ومجالس ا لإدارة، وصولاً إلى مصرف لبنان ونوابه وهيئات الرقابة.

شلل الهيئات الناظمة: لم ينتظم من هـذه التعيينات سوى صرف الرواتب الخيالية بلا إنتاج، بل وصل الأمر إلى ا لتأسيس لمعاشات تقاعدية لقطاعات ميتة كالسكك الحديدية!

الرجل الذي يُفترض أنه مستقل و نظيف، وجدناه مساهماً أو متواطئاً في إعطاء الفاسدين ما طلبوه، وممارسة نفس السياسات القديمة بغطاء «سيادي» براق. **فهل هذه المحاصصة مرتبطة بالسيادة، أم**

بالبقاء على الكرسي وإرضاء أمراء الطوائف والخارج؟

ثالثاً: دفاع «الزحفطونيين».. هل يكفي ألا تكون فاسداً؟

يخرج علينا أحياناً جوقة المدافعين والمطبلين – «الزحفطونيين» – بلائحة أعذار جاهزة: «على الأقل هو آدمي، ليس فاسداً، ولا يوجد على يديه دم».

ولكن هل يكفي رئيس حكومة في زمن الانهيار أن يكون «آدمياً» فقط بـ ينما يُترك الفاسدون يعبثون بما تـ بقى من مقدرات البلد ويشاركونه في الواجهة؟

حين تمنح الفاسدين ما يريدون وتغطي أفعالهم بالنفوذ والموقع، فإن ط هارة اليد الشخصية تصبح مجرد و رقة توت تخفي عورة نظام سقط مسبقاً في اختبار الإدارة والعدالة.

رابعاً: السقوط الجذري.. من العجز الإداري إلى الاشتباه الوظيفي والتماهي مع المشروع الصهيوني

إن النظرة المعمقة لتاريخ الرجل وأدائه تنقل النقاش من مربع «العجز» إلى مربع **الاشتباه السياسي الجذري والدور المرسوم:**

سقوط أسطورة القضاء الدولي:

إن الموقف المشبوه الذي اتخذه خلال و جوده في المحكمة الدولية برفضه إ دراج وتوصيف جريمة الإبادة ا لجماعية بحق الشعب الفلسطيني و مقاضاة نتنياهو بوضوح، يكشف ط بيعة العقيدة القانونية الغربية المروّجة التي تحمي الجاني وتشرعن العدوان.

فنواف سلام ليس من أصدر مذكرة ا لتوقيف بحق نتنياهو والمسؤولين ا لعسكريين الإسرائيليين، كما رُوج لـ ه، فمذكرات التوقيف الفردية بحق ا لمجرمين الإسرائيليين (مثل نتنياهو و غيره) هي من اختصاص المحكمة ا لجنائية الدولية (ICC)، بينما كان ا لدكتور نواف سلام قاضياً (ورئيساً) في محكمة العدل الدولية (ICJ)، وهي المحكمة المعنية بالنزاعات بين الدول (مثل دعوى الإبادة التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد كيان الاحتلال)، ولا تصدر مذكرات توقيف بحق الأفراد.

الخطاب المتماهي مع الصهيونية:

إن تركيز الخطاب الرسمي اليوم على أولوية «نزع سلاح المقاومة» وتجريد الجبهة الداخلية من عناصر قوتها، هو تطابق كامل وأبشع مع الشروط الإسرائيلية والأمريكية. حين يصبح الشغل الشاغل للسلطة هو محاربة من قاوم العدو، فإننا أمام إدارة ملحقة بالرؤية الصهيونية لتصفية عناصر الصمود الأخير.

خامساً: الانقلاب على الحقائق واتفاقات الإطار.. قلب الجرم وحماية المعتدي

إن أخطر ما يمارسه رأس السلطة لا يتوقف عند حدود السياسات الداخلية، بل يتعداه إلى **السطو المنهجي على سردية الصراع:**

تجزئة الوقائع: الرد الرسمي الذي يحمل المقاومة وشعبها وزر الحرب والدمار، متجاوزاً حقيقة العدوان الإسرائيلي وجذور المشروع الاستيطاني، هو إعادة صياغة للوقائع تخدم العدو علناً في الخندق المقابل.

تمرير اتفاقات الإطار سراً: إن تمرير تفاهمات خطيرة حول الحدود، وموارد النفط والغاز، والمياه، وشروط السيادة (كما يُكشف تباعاً في جلسات التفاوض المشبوهة في روما وغيرها) ، بمعزل عن الإجماع الوطني الحقيقي وبدون العودة إلى ممثلي الشعب الحقيقيين في الميدان، يمثل طعنة غادرة في جسد السيادة الوطنية.

خاتمة

البلد اليوم في مهب العاصفة الإقليمية الكبرى، والتاريخ لا يرحم من يختار موقع الشريك بالوكالة في معركة كسر إرادة شعبه. إن صرخة العتب من محب أو الرفض القاطع من مناضل ليست إلا تحذيراً أخيراً من مسار انحداري خطير.

إما أن يكون المسؤول واجهة لخدمة أوجاع الناس وحماية مقدراتهم، وإما أن يظل ديكوراً أنيقاً لتنفيذ الشروط الغربية والصهيونية تحت شعارات «الشرعية الدولية».. وفي هذه المعركة الوجودية، لن تنفع كل أوسمة الطهارة الشخصية في غسل عار المشاركة بالصمت أو الفعل في اغتيال دولة وشعب.

سياسة

من مظاهرات «الحريديم» إلى إتلاف الكتب النادرة

عصر الظلام الأممي يرتسم في الأفق!

أنطوان يزبك

يوم السبت في الأول من شهر آب، احتشد مئات من الحر يديم في أورشاليم ـ القدس ببدلاتهم السوداء السميكة وقبّعاتهم الشتويّة في عزّ الحر وتحت أشعّة الشمس اللاذعة، فكان العرق يسيل مدرارا، ما بين ذؤابات الأذنين واللّحى الكثّة المتشابكة، ولكن الإيمان المتشدّد والمتسلح بالغريزة، يأخذ المبادرة دائما ويدفع بالمؤمن كي يتحدّى جَذِلا، طروبا، راضيا، مستسلما، كلّ هذا (الشوب والفطيس) و(التدعيس والتمعيس)، دِفاعا عن إيمانه المستقيم الصحيح

حصل ذلك أمام مقهى يدعى «بسميطة» في شوارع القدس، لسبب ديني متزمّت، وهو أن المقهى يفتح أبوابه يوم السبت أي

يوم «الشاباط» وهذا أمر محرّم في الديانة اليهوديّة المتشدّدة.

احتشد المتظاهرون الحر يديم في الشارع أمام المقهى وأخذوا يصرخون باللغة اليديشيّة (مزيج من العبري والألماني): شاباط شاباط!! ...

ثم اقتحموا الحواجز التي وضعتها الشرطة من أجل احتلال المقهى، فما كان من الزبائن إلا وأن هبّوا ووقفوا سدّا منيعا أمام هجوم اليهود المتشدّدين، وما لبثت الشرطة وتدخّلت وانهالت على المقتحمين بالعصي!

المعركة ليست معركة عرضيّة وحسب؛ إنها معركة إثبات هويّة المدينة لمعرفة من هو المسيطر الفعلي فيها، فالانتخابات على الأبواب والشارع أصبح منبرا حاميا للمساجلات السياسيّة والخصام العقائدي، بين يهودي متطرّف ويهودي علماني

(بالحقيقة هما وجهان لعملة واحدة في السوء والتطرّف) ، وقد أدلى (افيكدور ليبرمان) وزير الدفاع السابق والمرشح الحالي المعارض في الانتخابات المقبلة، بالتصريح التّالي:

من المعيب أن يتحوّل شرب فنجان من القهوة يوم السبت إلى سجال سياسي وعصيان مدني في الشارع، على هؤلاء الأشاوس ان يحتفظوا بهذه الطاقة الفائضة لمحاربة حماس وحزب الله والحوثيين.

كذلك قامت جماعات الدفاع عن العلمانيّة بإصدار بيان عن رغبتهم في مواصلة شرب القهوة في هذا المقهى كل يوم سبت تحديدا.

وفي المقلب الآخر من الكرة الأرضيّة، في الولايات المتّحدة الأميركية تحديدا، يبدو أن نبؤه الكاتب الأميركي «راي برادبوري» ستتحقق في أيّامنا، ففي رواية هذا الكاتب الشهيرة (فهرنهايت 1 5 4) يصفُ فيها برادبوري مجتمعا مستقبليّا تقوم فيه الحكومة بحرق الكتب وتلفها، كي لا يقرأها الناس، وبذلك تتمّ السيطرة على الجماهير من قبل الدولة الديكتاتوريّة العميقة والإمعان في تجهيل الشعب، وتاليا تطويعه والسيطرة عليه، بحسب أهواء الحاكم و مراميه. نقول صدقا في سريرتنا ؛ أنّه على أيام الإتحاد السوفييتي السابق حيث كان القمع الفكري سائدا ، بيد أنه لم يمنع مفكرين كبار من التعبير عن آرائهم وها هو سولجنتسين أكبر مثال ، فقد نجح في كسر الحصار وعبرت كتبه إلى القارات كلّها ، فعلا كان الصيت للرّوس ولكن الفعل هو للأمريكان ، حيث القمع الفكري لم يتوقّف منذ تأسيس هذا البلد خاصة أيام السيناتور في مجلس الشيوخ الامريكي جوزيف مكارثي الذي كان رئيس اللجنة الدائمة للتحقيقات في مجلس الشيوخ من سنة 1953 إلى سنة 1954 حين قاد

حملته الشهيرة ضد الشيوعيين المزعومين في الحكومة والجيش وارتبط إسم المكارثيّة بالأسلوب الجائر في الاتّهامات بدون أدلّة ومحاكمة المتهمين أيام الحرب الباردة.

وسبب تشبيه الوضع الحالي في أميركا والبلدان الخاضعة لها برواية برادبوري هو أنه في الأسابيع القليلة الماضية، نشرت الصحافة العالمية مقالات عديدة تحكي عن شركات الذكاء الاصطناعي، التي تقوم بتطوير نماذج لغويّة عملاقة، هذه الشركات أمريكية المنشأ بكل تفاصيلها وقد طلبت من شركات كنديّة أن تقوم بعمليات شراء كتب نادرة لحسابها بالملايين، وفي كل أنحاء العالم.

تستند هذه الشركات لإنجاز هذه المهمّة على شراء كميّات هائلة من الكتب كي تستخدمها في نسخ محتواها، وبعد ذلك تقوم بتلفها خاصة القديمة منها والنادرة بواسطة فرّامات ورق عملاقة، فلا تبقى النسخ الأصليّة كما يجب أن يحصل عادة من أجل المحافظة على التراث الفكري والأدبي.

تعتبر هذه الشركات القرصانة أن أفضل بيانات مفيدة لتدريب الذكاء الاصطناعي في العالم، موجودة على رفوف المكتبات القديمة، وأن الكتب الورقيّة لم تتلوّث بعد بالمحتوى الرديء الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي الذي انتشر بالفعل على نطاق واسع في أيامنا عبر الإنترنت وحتى في بعض الكتب الحديثة التي ألفها كتّاب جدد.

بالطبع هناك حديث عن كتب أخذت في الصدور وهي من إنتاج الذكاء الاصطناعي، ولكن من يقرأ الآن بجديّة في عصر الوجبات السريعة التي تتدفّق من معين السوشيال ميديا وهذيان الفضاء الرقمي!

خلاصة الأمر وزبدة الموضوع هو التالي:

ليس صعبا علينا أن ندرك ما هو الهدف؛ الهدف بكلّ بساطة هو تجهيل الناس في كلّ مكان والسيطرة على منابع المعرفة والتحكم بها والعبث بمحتواها، وجعل البشر يتحرّكون بالغريزة والتعصّب وبذلك يفقدون إنسانيتهم تمهيدا لإشعال حروب قبليّة دينيّة في كل بقعة من بقاع الأرض، وبذلك تنفذ كل محاولات التقدّم التي جهدت الإنسانية طوال عصور لتحققها! صدقوني سيأتي نهار يصدر كتاب يقرأه مؤلفه فيجد أن له عنوانا مختلفا واسم الكاتب مختلف أيضا، خلقه الذكاء الاصطناعي وهو في الحقيقة كتابه هو، فيسقط أرضا وقد توقف قلبه عن النبض جرّاء الصدمة التي سببها القهر واليأس!

تقرير

كريم خان رئيس المحكمة الجنائية ضحية ادانته المجازر في الأراضي المحتلة

لينا شلهوب

«إن أردت أن تقتل رجلاً فأطلق عليه إشاعة»، هذا القول ينطبق على المدعي العام لـلمحكمة الجنائية الدولية كريم خان الذي عُزل رسمياً من مهامه في 24 تموز 2026 في جلسة طارئة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بعد تصويت مغلق لجمعية الدول الأطراف. التهمة «إخلال خطير بالواجبات وسوء سلوك وظيفي على خلفية مزاعم بإقامة علاقة غير لائقة مع موظفة مبتدئة». وترتبط هذه التهمة بمزاعم تحرش جنسي واستغلال السلطة ضد إحدى مساعداته، وهي اتهامات نفاها خان ومحاموه، ووصفوا قرار عزله بالمسيس، وانتقدوا عدم منحه فرصة كاملة للدفاع عن نفسه.

تولى البريطاني كريم خان منصب

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في 16 حزيران 2021، ومعه لم تكن الإقالة وليدة الساعة، بل بدأت في أواخر عام 2024 حين بدأ التحقيق معه، ففي تشرين الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (في عهده)، مذكرتي توقيف بحق رئيس حكومة العدو «الاسرائيلي» بنيامين نتنياهو ووزير حربه السابق يواف غالانت، بتهمتي ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة. وكان خان قد دفع باتجاه التحقيق في الانتهاكات المرتبطة بحرب الإبادة الجماعية «الإسرائيلية» في غزة، إلى جانب إصدار المحكمة مذكرتي توقيف بحق نتنياهو وبحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وفي الشهر التالي مباشرة، ظهرت إلى العلن الاتهامات بحق خان، وتتعلق بأحداث مزعومة وقعت خلال العام نفسه. إلا أن لجنة من القضاة شكلتها المحكمة نفسها لم تتوصل إلى نتائج تثبت ارتكابه سوء سلوك خطيراً.

في أيار 2025 تمت تنحية كريم خان مؤقتاً، وفي حزيران 2026 تم تعليق مهامه رسمياً. وتطلبت الإقالة تصويت جمعية الدول الأطراف على القرار الذي حاز على أغلبية 82 صوتاً من أصل 125 دولة وسط ضغوط سياسية مرتبطة بمذكرات التوقيف التي أصدرها ضد المسؤولين الإسرائيليين. وهنا كان من الطبيعي أن ترحب «إسرائيل» بالقرار، ساعية لاستغلاله للطعن في مذكرات التوقيف الصادرة بحق رئيس حكومتها ووزير دفاعها السابق.

من هنا يبدو أن الولايات المتحدة ماضية في تقويض عمل المؤسسات الدولية لا سيما المحكمة الجنائية الدولية، مما يثير مخاوف مراقبين حذروا من أن تؤثر هذه الأزمة سلباً على استقلالية هذه المحكمة وحيادها تحت وطأة الاستقطاب السياسي العالمي. وما يعزز الضغط الأميركي في هذه المسألة ما ذُكر في وسائل الإعلام بأن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو أعاد في وقت سابق إطلاق حملة ضد المحكمة. كما يأتي عزل خان في أعقاب إعلان الولايات المتحدة أنها ستشن حملة دبلوماسية جديدة لتفكيك المحكمة الجنائية الدولية، التي تقول إنها تشكل تهديدا لسيادتها. وكانت الولايات المتحدة، التي ليست عضوا في المحكمة، قد فرضت عقوبات على 11 قاضياً ومسؤولاً في الادعاء العام بالمحكمة، من بينهم كريم خان، على خلفية إصدار المحكمة مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت. وعلى خط موازٍ كثّف وزير الخارجية «الاسرائيلي» جدعون ساعر والبعثات الدبلوماسية «الإسرائيلية» حول العالم مؤخراً اتصالاتهم لحشد أكبر عدد ممكن

من الدول للتصويت لصالح عزل كريم خان، أو على الأقل الامتناع عن التصويت.

إلا أن عزل خان برأي المراقبين لا يغير وضع التحقيقات بشأن فلسطين، لكنه يثير قلقاً حيال توجه المحكمة مستقبلاً. فالمدعي العام المقبل وفق هؤلاء المراقبين سيدرك أنه عرضة للعزل، إذ أن اتخاذه خطوات تزعج الدول القوية، يمكن أن يعرضه بدوره لخطر العزل.

وبحسب رأيهم «في القانون لا يلغي عزل المدعي العام تلقائياً مذكرات الاعتقال أو التحقيقات القائمة، إذ يبقى سحبها من صلاحية قضاة المحكمة وحدهم». وبالتالي فأن الوضع في فلسطين يمثل اختباراً حاسماً لشرعية المحكمة. إضافة إلى ذلك فإن اللجنة القضائية المستقلة، التي نظرت في الادعاءات بحق خان، لم تجد أساساً قانونياً كافياً يثبت وجود أدلة تتجاوز مستوى الشك في ارتكابه سوء استخدام للسلطة، وبالتالي فإن مذكرتي توقيف نتنياهو وغالانت «لا تزالان ساريتين».

من هنا فإن قرار عزل خان «لا يمكن فصله عن جهود سياسية غير مسبوقة تهدف إلى تقويض عمل المحكمة وتعطيله». وفي هذا الإطار وصفت الدكتورة هايدي ماثيوز، عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة يورك الكندية، عزل خان بأنه «أخطر أزمة مؤسسية» تواجه المحكمة الجنائية الدولية خلال تاريخها منذ تأسيسها عام 2002. وبالتالي أصبح كريم خان أول مدعٍ عام للمحكمة يُعزل من منصبه.

الجدير ذكره أن فلسطين انضمت عام 2015 إلى نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة، ما منح المحكمة اختصاصاً بالنظر في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية، بصرف النظر عن جنسية المتهمين، في وقت لا تعد الولايات المتحدة و«إسرائيل» عضوين في المحكمة.

والأسئلة المطروحة اليوم هي هل نحن أمام محاولات أوسع للمساس بالنظام القانوني الدولي، وهل نحن على أبواب القضاء على كل المنظمات الدولية؟ وفق ما أعلن أستاذ القانون الدولي والمدعي العام السابق في المحكمة جيفري نايس، فإن قرار عزل كريم خان سيترك تداعيات سلبية على المحكمة الجنائية الدولية ويقوض دورها في منظومة العدالة الدولية، وأن القضية لا تقتصر على الجانب الشخصي المتعلق بكريم خان، بل تمتد إلى تأثيرها على المحكمة الجنائية الدولية نفسها، معتبراً أن عزل المدعي العام سيضر بالمؤسسة التي تضطلع، بحسب وصفه، بدور أساسي في ملاحقة الجرائم الدولية.

غزو سبتة

نجيب نصير

حجر الزاوية

الفنان همام السيد

تنتمي منطقة سبتة (وكذلك مليلية) للبر المغربي، وهي بمعاني الجغرافيا السياسية كلها، جزء من التراب المغربي، تسيطر عليها إسبانيا بحكم اتفاقات الاستقلال، أي أنها جزء من الدولة الإسبانية، بموجب العقد الاجتماعي مع السكان، أو بموجب الضرورات الاستراتيجية، لاتفاقات القوي والأضعف في سياقات الاستقلالات الوطنية، التي استثمرت في جميع الشعارات المتاحة،

إلا شعارات التنمية التي تتضمن تنمية المواطنة عبر عقد اجتماعي واضح وعلاني، وبقيت سبتة ومليلية في الإطار الإداري الإسباني، دون أن يبذل أحد جهداً مجدياً لإعادتها إلى التراب المغربي، ربما جاء ذلك بإعتبارهما منطقتان ناجيتان من الانتماء الإداري/ التنموي إلى العالم العربي الغارق في غيبوبيات الغيبيات والدكتاتوريات، التي أودت إلى الحروب الأهلية الحالية والمستمرة إلى ما شاء الله، هذه الحروب التي أودت الى موجات الهجرة إلى الغرب تحديدا، حملين معهم إستعلائهم الأخلاقي، الذي يبرر تحويل فعل الهجرة إلى فعل غزو، لتصحيح مسار التحضر الغربي، وجعله أرقى أخلاقياً، ولكن المغرب تحديداً لا يعاني من حرب أهليه وتصدير، موجات متتابعة من الهجرة إلى الغرب يعبر عن المأزق التحضري الذي تعاني منه بلدان العالم العربي، والمقصود هنا التحضر الحقوقي حصراً، الذي ينفجر تخريباً في لحظة حصوله على حقوق إنسانية، أعلى من القمع والتعذيب والتسلط، والزائر إلى أوربا يلمس تماماً وبكثرة الانفجار التخريبي المقصود، لمجرد مروره في أي شارع أوربي، وهذا لا يعفي من الإشارة إلى إنفجارات تخريبية متعددة الجنسيات، ولكن الاستعلاء الأخلاقي هو الميزة الأولى لمهاجري العالم العربي، وهذا لا يبعدنا عن لب الحدث في سبتة، مئة ألف وأكثر يحاولون معاً العبور إلى سبتة الإسبانية، مع أنها بإعترافهم جميعاً أنها مغربية ترابا وتاريخا، ولكن ليس تحضرياً بالمعنى الحقوقي/ التنموي، حيث كشفت هذه الغزوة بالذات، كل المستور حول مبررات أمواج الهجرة، إنها أزمة التحضر الحقوقي لدى سكان العالم العربي.

المشكلة الكبرى التي تواجه الدول المستقبلة لغزوات اللاجئين، أنهم غير مستعدين للاندماج، وعلى الأغلب لا يستطيعون لو أرادوا، متجاوزين كل دروس الاستعمار الذي عانوا منه طويلاً، المستعمر لا يندمج مع مستقبليه لأنه وببساطة يعاني من الاستعلاء عليهم أولاً وابتزاز ثرواتهم ثانياً، وهذا ينطبق على سبتة أيضاً على الرغم من أنها أرض مغربية وسكانها مغاربة، حيث تنتفي مصلحتهم في استعادتها، إذا عليها أن تبقى إسبانية كسبب لغزوها، وهنا تظهر مشكلة سبتة التي سوف تحولها إلى محطة انطلاق نحو البر الأوربي.

اليوم بدأت الأمم الأوربية تلمس نوايا اللجوء الخبيئة، فمجموع الأداءات

اللجوئية، أدت إلى تشريعات حقوقية تنظم الهجرة، خصوصاً أن التسامح مع اللاجئين، أظهر أن الأوربيين مجموعة هبلان يمكن استغلالهم واستغباهم والضحك عليهم، دون القبول بالاندماج كفعل من أنبل الأفعال الاجتماعية الإنسانية، وهكذا سوّد اللاجئون صفحاتهم، على الرغم من الكثيرين منهم كانوا مثالاً للتطور والنجاح والإنسانية، ولكن الجزئية السالبة تلغي الكلية الموجبة، مثل سيطرة عصابة أطفال لا يطالها القانون أثناء توزيع المخدرات في شارع، سوف يصبغ كل جالية هذه العصابة بصبغة الجريمة، فكيف إذا كان الموضوع واضحاً وملاحظاً ومؤذياً ومخرباً للاجتماع؟

تتشكى معظم الاجتماعات المصدرة للاجئين، من فوز اليمن الأوربي (تدعوه اليمين المتطرف وكأن لا حق للمجتمع بالانتخاب) الذي يريد مقاومة عوامل الانهيار المجتمعية من خلال قوانين تحاصر العبث بالقوانين المتساهلة مع الميوعة الحقوقية التي يتميز بها اللاجئون والمهاجرون غير النظاميين، حماية لمجتمعاتها، حيث مطلبها الأساسي هو الاندماج الحقوقي والمسؤولية الاجتماعية، ولك هذا لا يناسب المستعلون أخلاقياً، محولين المسائل إلى حروب أهلية ابتزازية، تحت شعارات مثل حقوق التعبير والاعتقاد والحريات الفردية، التي تتحول إلى تصرفات احتيالية وعنفية ولامبالاتيه، وتكفي جلسة واحدة مع لاجئ عربي حتى يشرح لك بمنتهى الغبطة ممارساتهم «الذكية»، دون أن يحسب حساباً أن الأمور سوف تنقلب عليهم، ولو بطريقة تحضرية مثل فوز اليمين «المتطرف» في انتخابات وطنية حرة.

سبتة اليوم مثال، للفارق التحضري المغري، وعلى الرغم من هذه النظرة الواقعية التي يمكن أن تتهم بالتسرع، ولكن المواطن الأوربي الذي يعتدي عليه رافضي الاندماج من حقه أن يتذمر وأن يصوت لصالح اليمين حتى لو كان متطرفاً، فالمجتمع بمعناه الحديث مجتمع جاهز للتطور، إلى الأمام ، أما أن يتراجع للخلف فالمسألة فيها نظر ..... فالحقوق المجتمعية ليست قابلة للتمييع، وإلا أصبح المجتمع برمته قابلاً للفناء. فللأصحاب المجتمعات حقوق تسبق حقوق اللاجئين.

مجتمع

«الأقليّات» بين نظام «الملّة» ومفهوم المواطنة

نظام ماردِيني ـ حلقة أولى

أدّى سقوط الدولة السورية بنظامها «الأسدي» إلى تفجير الخلاف بين الأقليات حول هوية الدولة المنشودة، فبرز اتجاه قويّ لدى الأقليات يدعو للتخلي عن تسمية «الجمهورية العربية السورية»، باعتبار أن «الدولة السورية» تضم جماعات طائفية ومذهبية وإثنية متعددة ليست عربية، على عكس ما كرّست الأيديولوجيا «البعثية»، التي حكمت البلاد خلال أكثر من ستين سنة الأخيرة، وقد تركت البلاد في حالة يرثى لها من الانقسام العمودي والأفقي، وأعادت من جديد مصطلح «المسألة الشرقية» إلى واجهة الحدث السوري.

إرث المِلَل وصمة عار

تعيد «المسألة الشرقية»، في كل مرة تواجه المشرق العربي معضلة، صوغ أسئلة الهوية ومدى ارتباطها بمسألة المواطنة، وتحديد نقاط ضعفها وقوتها؟

منذ برزت المسألة الشرقية في

العلاقات الدولية للمرة الأولى مطلع القرن التاسع عشر، وعُرفت على نحو عام نتيجة لانهيار الإمبراطورية العثمانية، شكّلت الأقليات عنوانها الأبرز، والمراد تبديل الخرائط وتغيير أسماء المساحات الجغرافية.

ويُفسَّر أيُّ نقاشٍ حول الأقليات في المشرق العربي فورًا في ضوء التاريخ الطويل للسياسة العثمانية تجاه الأقليات، والمعروفة بنظام المِلّة. في الواقع، جادل العديد من المُعلّقين بأنّ مصطلح «الأقلية» في العالم العربي هو ببساطة البديل العلماني الحديث لمصطلح «المِلّة»، وبالتالي تُفترَض حقوق الأقليات بأنها مطالبات «مِلّة جديدة».... وحافظت القوى الاستعمارية الأوروبية التي حلّت محلّ العثمانيين في نهاية الحرب العالمية الأولى على الإطار الأساسي للسياسة العثمانية، وفي ظل نظام الملل.

ولكن إرث المِلل ليس موردًا بنّاءً يُبنى عليه، بل وصمة عار تُثقل كاهل مطالب الأقليات. ورغم أنّ المِلل كانت مُثيرة للإعجاب كمخطط تاريخي للتسامح، إلا أنها اتسمت أيضًا بعدد من السمات المُقلقة. إن نظام الملل ـ وفكرته القرآنية الأساسية عن أهل الذِّمّة ـ يرتكز على افتراض أن الدولة ملك حصري للمسلمين/ المحمّديين، الذين يقدّمون بعد ذلك الحماية والتسامح للمجموعات التابعة والخاضعة. نتيجةً لذلك، يُنظر إلى وضع الذمّي على أنه وضع من الدرجة الثانية ـ ما يُطلق عليه النقاد «الذمّية» ـ بناءً على «رابطة الخضوع»، والتي تنعكس على سبيل المثال في القيود المفروضة على حجم الكنائس، وفي القواعد غير المتكافئة بشأن التحوّل «يمكن للمسلمين التبشير بين المسيحيين، ولكن ليس العكس؛ فالمسلمون الذين يتحوّلون إلى المسيحية يفقدون ممتلكاتهم» (مرجع سابق: حسن عاصي)

تتسم قضية الأقليات (العرقية والدينية والمذهبية واللغوية) بصورة عامة بدرجة عالية من الحساسية، وينظر لها رغم أهميتها على أنها مسألة خطيرة، لذلك فإن مقاربة هذا الموضوع الشائك يحتاج الكثير من الدقّة والرويّة والموضوعية والانضباط المنهجي، وخصوصًا في ظلّ المرحلة الحالية التي تشهد عولمة اقتصادية وتوحّش الرأسمالية الصناعية التي

حولت أربعة أخماس سكان الكون إلى مستهلكين يلهثون خلف توفير مقومات الحياة التي حدّدت أنماطها ديكتاتورية الأسواق العالمية، أو حيث تتمتع الليبرالية الجديدة والاستبداد بروابط نظرية قوية، كما يتضح من السرد النيو ليبرالي حول ضرورة وجود دولة قوية، قادرة على إعادة تشكيل المجتمع وفق أسس السوق، بذريعة تحقيق الديمقراطية في المجتمعات الناشئة، وتحت شعارات حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأقليات بشكل خاص. لذا نرى أن رسم خريطة المشهد الذي تعيشه الأقليات في المشرق العربي (سورية الطبيعية)، ليس سهلاً، وتحليل الوضع المعاصر الذي تواجهه هذه الأقليات أمر بالغ التعقيد، والنماذج أو الأساليب المتاحة لإدارة التنوّع تحتاج مناهج مختلفة لإدارة الاختلاف.

بل إن العناصر المتشابكة والتعقيدات التاريخية في مسألة الأقليات تعتبر واحدة من أهم الصعوبات أمام أي باحث يتناول موضوعات هوية المجتمع بالدراسة والتحليل، ويضعه أمام تحديات وخيارات دقيقة، فإما أن تكون مع الليبرالية الجديدة في الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأقليات بشكل خاص، وإما أن تكون في مواجهة التحديات، وأن تكون ضد إعادة ترتيب المجتمعات البشرية بما يتوافق مع المفاهيم الجديدة التي ينتجها الاقتصاد العابر للقارات، وبذلك قد تجد نفسك متّهمًا بتجاهل حقوق الأقليات والتفريط بها، أو التوجّس منها في الحدّ الأدنى.

ولكن السؤال: كيف سيفهم المواطنون العلاقة بين الخطابين العالمي والمحلّي حول التنوّع العرقي في المشرق العربي؟

لطالما مثّلت «الأغلبية والأقلية» مجالات تنافس متنازع عليها على السلطة والقيادة الإقليمية في دول سورية الطبيعية، بدلاً من أن تكونا مصطلحين لترسيخ مواطنة حقيقية وفعّالة قائمة على ضمان المساواة في الحقوق على المستويين الجماعي والفردي.

فالهلال الخصيب «كما كان» في مطلع القرن الماضي، لم يعد كما هو في عصرنا هذا. ليس فقط بسبب التراجع الحادّ في زخم التنوّع الإثنو ـــ ديني ونسبه، ولا بسبب الانكماش المهول لنسبة

المسيحيين في العراق وسوريا خلال مئة عام فقط، ولا بسبب ضمور معالم الكوزموبوليتية [المدائنية] التي كانت تسم العيش والتصرف والتنقل بين الموصل وحلب ودمشق وبيروت وحيفا والقدس وبغداد والبصرة فقط، بل لأن الكارثة الإيكولوجية الكبرى التي تحلّ بالمنطقة باتت واقعًا لا يُمكن فصله عن أيّ حديث سياسي أو جيوسياسي. (راجع وسام سعادة في «الكارثة الإيكولوجية الحضارية المستبدّة بسوريا والمهدّدة للبنان» موقع أوان ـ 2025/7/17)

أسئلة شائكة

الواقع أن في المشرق السوريّ عنصريات إثنية ودينية وتجاهل هذا الواقع لا يزيل الحقيقة، بل يؤدّي إلى اختبارات مؤلمة. وكثيرًا ما يُقال إننا نعيش في عصر «سياسات الهوية» أو «سياسات الاعتراف»، حيث من المرجّح أن تطالب الأقليات بأشكال من الاعتراف الرسمي والتسهيلات، مثل الحقوق اللغوية، والاستقلال الثقافي أو الديني، والحكم الذاتي الإقليمي، أو زيادة التمثيل السياسي. ولعل من أهم نتائج الاضطرابات في المشرق العربي بعد الاحتلال الأميركي للعراق والحراك الشعبي في الجمهورية العربية السورية الذي سرعان ما التقطه الإخوان المسلمون والجماعات التكفيرية، من أهم نتائج ذلك تنامي ظاهرة (صراع الهويات) الذي اتخذ وما زال طابعًا عرقيًّا طائفيًّا تعبويًّا بدائيًّا دمويًّا! وفي خضمّ صراع الهويات (داخل وبين الدول) برزت قضية (الأقليات) كقضية مركزية ستؤثر مآلاتها على تركيبة الدول التي كانت قائمة.

ففي مجتمع يتكوّن من «هويّة مركزيّة» وأخرى «طرفيّة هامشيّة»، يكون البقاء على «الهامش والطرف» شرطًا متخيّلاً مُهيمنًا لتحقيق «الهويّة الذاتيّة» وتحقّق «الذات» الفارقة عن الآخر، الحافظة لـ «الأصل» الممتدّ الذي تستمدّ «الهويّة الفرعيّة الهامشيّة» مكوّناتها منه.

وحين يحاول أحد أفراد الجماعة ذات «الهويّة الطرفيّة الهامشيّة» الاندماج مع «الهويّة المركزيّة» (كما في محاولات دمج «قسد» في هيكلة ومؤسسة الدولة السورية الراهنة برئاسة أحمد الشرع)، فينتقل من «الأطراف» إلى «المركز»، فإنّه يواجَه بتحديات من فئتين: جماعته التي تركها في الأطراف، والجماعة ذات الهويّة المركزيّة.

أمّا من جماعته التي بقيت في الأطراف رافضًة الاندماج فإنّها تبدأ بالضغط على هذا «المرتحل» من «الأطراف» إلى «المركز» كي يعبرّ عن «هويّته الطرفيّة الهامشيّة» علنًا وبوضوح، وإلّا فإنّ الخزي والعار سيلحقه، ثمّ «النفي» عن «الهويّة الطرفيّة الهامشيّة».

في السياق الأكاديمي، يُعد مصطلح «الأقليات» مفهومًا متعدّد الأبعاد يُتناول في مجالات مختلفة، لا سيما العلوم السياسية، والقانون، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا. يُعرّف التعريف السياسي «الأقلية» بأنها مجموعة أو فئة من المواطنين في بلد معين يختلفون عن الأغلبية من حيث الجنس أو اللغة أو الدين. يُبرز هذا التعريف البعد السياسي، مُلقيًا الضوء على اختلافات الهوية داخل البلد وما ينتج عنها من تحديات تتعلق بالانتماء والمواطنة والتمثيل.

هناك أسئلة كبرى ما زالت عالقة- وهي بطبيعة الحال شائكة- عن طبيعة علاقة (الأقليات) بدولها السيادية الأمّ، ومآل هذه العلاقة تتفاوت بين المطالبات حول مصير (الأقليات) بين الاعتراف بها كأمم سيادية ناجزة الاستقلال وبين المطالبة بإعادة اندماجها الوطني الحقيقي وضمان إشراكها البنيوي بصلب قضايا الدولة وفق صيغ حكم وإدارة يُتّفق عليها، ففي جميع الأحوال لم يعد مقبولاً بنظر نخب وجماهير (الأقليات) الحديث عن حقوق ثقافية أو مدنية متجزئة، بل المطلوب إمّا الاستقلال أو إعادة الاندماج الوطني الشامل. الاستقلال قضية جِدّ شائكة ومرتبطة بعوامل لا حصر لها، والاندماج قضية إشكالية لم تهتدِ إلى اليوم لصيغ حكم عادلة ومقبولة تفي بمتطلبات الواقع وترسم أفقًا جديدًا يُنهي هذه الإشكالية، وبقاء الوضع على ما هو عليه ليس بصالح أحد وينذر باحتماليات خطيرة.

في الواقع، جادل العديد من المُعلّقين بأنّ مصطلح «الأقلية» في المشرق العربي هو ببساطة البديل العلماني الحديث لمصطلح «المِلّة»، وبالتالي تُفترَض حقوق الأقليات بأنها مطالبات «مِلّة جديدة». لذا، لفهم مقاومة حقوق الأقليات، علينا أن نفهم الآراء المُتناقضة بشأن نظام المِلّة.

وعند مقارنتها بالحروب الدينية بين الأشقّاء التي اجتاحت أوروبا طوال معظم التاريخ الممتدّ لخمسمائة عام، يُنظر إلى نظام الملل العثماني على نطاق واسع، بأنه مثالٌ رائع على التسامح الديني والتعايش. وقد جادل بعض المعلّقين بأنّ هذا التقليد يُوفر أساسًا راسخًا وواضحًا للأفكار المعاصرة حول حقوق الأقليات والسكان الأصليين.

بقدر ما تُفسَّر مطالب الأقليات على أنها مطالب بالحفاظ على نظامٍ شبيهٍ بنظام الملة أو إعادة تأسيسه، يُنظر إليها على نطاقٍ واسع في العالم العربي على أنها تتعارض مع المفاهيم الحديثة للمواطنة المتساوية، والوحدة الوطنية، والمساءلة الديمقراطية. وقد أكّدت كلٌّ من الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، مثل مجلس أوروبا، على وجوب اعتبار الأقليات مواطنين كاملي الحقوق في الدولة، وأن حقوق الأقليات مُصمَّمةٌ لتسهيل مساهمتهم في المجتمع، وأن حقوق الأقليات نفسها يجب أن تمتثل للمبادئ الأساسية للمساواة بين الجنسين، والمساءلة الديمقراطية، والحرية الشخصية. ولكن الأمر القرآني بوجوب محاربة الأقليات حتى «تُذل» (سورة التوبة: 29) «يمثّل بداية فكرة أن غير المسلمين/ المحمديين ـ حتى لو استُبعدوا من المجتمع الإسلامي/ المحمدي ونُظِّموا في مجموعات منفصلة ـ يمكن ربطهم بالأمة برباط الخضوع».

ذمّي محمي، ولكنه خاضع ومعزول، كما حاول «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذي يترأسه سعد الدين إبراهيم، الباحث والأكاديمي المصري الذي يحمل الجنسية الأميركية، وقد اتهم سعد بتنفيذ مخطط أميركي لإثارة الفتن الطائفية وإثارة النزعات العرقية الانفصالية وتقسيم المنطقة إلى دويلات». ولكن المفهوم الحديث للأمم المتحدة للأقلية لا ينطوي على أي معنى للعزلة أو الخضوع، ومن الواضح أن عشرات الأقليات والشعوب الأصلية حول العالم التي تلجأ إلى هذه المعايير الدولية لا تعتبر نفسها متنازلة عن الجنسية لصالح أهل الذمة. ومع ذلك، تظل الملل الصورة الأبرز للوضع السياسي للأقليات في المنطقة. ونتيجة لذلك، لا ترتبط سياسات الأقليات بالتمكين والمشاركة والمساهمة، بل بالضعف القانوني والتهميش السياسي والدونية الاجتماعية. (مرجع سابق: حسن عاصي في«التعدُّدية الثقافيَّة والتصنيف الثلاثي للأقليَّات في العالم العربي»)

من فرانكا فيولا إلى بتول علوش
حرية المجتمع تبدأ من حرية المرأة

منال الجبر /دمشق

مجتمع

في القرن الحادي والعشرين، وبعد أن قطع الإنسان شوطًا طويلًا في مسيرة التطور التقني، وترسيخ القانون، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات، وهي مسيرةٌ دفعت البشرية ثمنها من الألم والمعاناة بقدر ما حملته من الطموح والإبداع والأمل، يجد المجتمع السوري نفسه، ولا سيما في الشام في ظل انهيار الدولة ومؤسساتها في مناطق واسعة، يسير في الاتجاه المعاكس، متقهقرًا على نحوٍ خطير نحو الجهل والتجهيل والعنف والانحطاط على مختلف المستويات.

ولعلّ المرأة السورية هي أكثر من يدفع ثمن هذا التراجع اليوم. ففي

كثير من المناطق، لم تعد تُعامَل بوصفها إنسانًا كامل الحقوق، بل غدت، في نظر بعض الجماعات، غنيمةً أو سبيةً، تُقتلع من بيئتها وثقافتها بالخطف والإكراه، لتجد نفسها أسيرة فكرٍ اختار الارتداد إلى البدائية، والانحدار إلى الغرائزية والعنف، بدل الانتماء إلى قيم الحضارة والإنسانية.

وعلى مرّ التاريخ، ومن بين آلاف الضحايا، تبرز دائماً أرواحٌ تحمل قضاياها لتدقَّ أجراس الخطر، وتدفع المجتمع المتهاون أو المضلَّل إلى الصحوة وإدراك حجم الخطر المتنامي. فمن اليافعة الإيطالية فرانكا فيولا إلى الشابة السورية بتول علوش، ترتفع صرخةٌ واحدة تقول: **كفى!** صرخةٌ تسهم في وضع حدٍّ للأذى الذي تتعرض له بنات جنسها وسط غفلة المجتمع أو ضعفه.

فمن هي فرانكا فيولا؟ وما قصة بتول علوش؟

في عام 1965 برزت قضية اختطاف واغتصاب هزّت المجتمع الإيطالي ونبَّهت وعيه، لتنتهي بتغيير قانونٍ جائر كان يكرِّم المغتصِب، بل ويشجعه على ارتكاب فعلته لتحقيق رغبته رغم إرادة الضحية وحقها في اختيار حياتها، ويحوِّلها إلى ضحيةٍ للذل والانكسار مدى الحياة.

وبالطبع، لم تكن فرانكا أولى الفتيات اللواتي تعرّضن للاختطاف، لكنها كانت أول فتاة ترفض رفضاً قاطعاً الزواج من خاطفها، في مجتمعٍ كان يخيِّر الضحية المختطفة أو المغتصبة بين خيارين: إما الزواج قانونياً من الجاني، فيسقط عنه العقاب، وإما أن تنال نصيبها من الذل والعار الاجتماعي اللذين كانا سيلاحقانها بقية حياتها.

كان موقف فرانكا، ذات السبعة عشر ربيعاً، حاسماً ومتحدياً للمحكمة والمجتمع بأكمله، حتى إنها رفعت دعوى قضائية ضد مغتصبها. وعلى الرغم مما تعرضت له هي وأسرتها من أذى بسبب موقفها، بدأ كثيرون يدركون ما أرادت أن تقوله، وارتفعت أصوات المؤيدين لها، حتى انتهت القضية بالحكم على مغتصبها بالسجن أحد عشر عاماً، ثم بإسقاط القانون الذي كان يعفي المغتصب

من العقاب بمجرد زواجه من ضحيته، وهو قانون لم يكن سوى تشجيعٍ لأمثاله على ارتكاب جرائمهم بضمانة القانون وتواطؤ المجتمع.

وبعد نحو ثلاث سنوات، تزوجت فرانكا صديق طفولتها الذي أحبها إنسانةً ولم يوصمها بالعار، فعاشت حياتها كما أرادتها هي، لا كما أرادها خاطفها الذي اختطفها واغتصبها لإجبارها على الزواج منه مستنداً إلى قانونٍ جائر. وكان أبرز ما منحها القوة موقف والدها، الذي ساند رفضها الزواج من أحد أفراد المافيا، ثم أيّد تمردها على قانونٍ أراد أن يكافئ الجاني ويشجعه على جريمته.

ولم تكن قيمة موقف فرانكا في أنها أنقذت نفسها فحسب، بل في أنها حوّلت قضيةً شخصية إلى قضية رأي عام، فأيقظت ضمير المجتمع الإيطالي، وأسهمت في إطلاق مسارٍ طويل انتهى بإلغاء قانونٍ كان يحمي الجاني ويضاعف مأساة الضحية. وهكذا، لم تعد فرانكا مجرد فتاة رفضت الخضوع، بل غدت رمزاً لانتصار الكرامة الإنسانية على الظلم، ودليلاً على أن شجاعة فردٍ واحد قد تكون الشرارة التي تغيّر وعياً مجتمعياً بأكمله.

وكم تتشابه قصتها مع قصة الفتاة بتول علوش، ابنة الساحل السوري، التي اختُطفت من حرم المدينة الجامعية في اللاذقية، واقتُلعت من حضن أسرتها الآمن، لتجد نفسها في دارٍ غير مرخصة تُدعى «دار الأخوات»، يديرها أشخاص يطلقون على أنفسهم صفة المشايخ، فلا تستطيع الإفلات منها، ولا حتى الحديث إلا بما يُملى عليها قسراً، تحت وطأة الترهيب والتهديد بما يمس سلامة أهلها.

وقد امتشق أهلها سيف المواجهة منذ الأيام الأولى لاختطافها، وطالبوا بابنتهم بشجاعة، متحدّين الروايات التي ادّعت أنها ذهبت بإرادتها، وأن خاطفيها يحمونها من عقاب أهلها. وهم الذين ألزموها بزيٍّ لا يشبهها، وبفكرٍ ظلامي لا يلامس روحها البريئة، المؤمنة بالفطرة لا بالإكراه، وبالقلب لا بظاهر اللباس ومنمّق الكلام.

وعلى عكس فرانكا، قد لا تكون بتول اليوم قادرةً على البوح بما

تريد، لأنها لا تزال أسيرة خاطفيها، الذين ألزموها زواجاً أمام المحكمة في غياب ذويها، مع ملاحقتهم وتهديدهم، ربما خشية أن تنفجر قضيتها أكثر في وجوههم. لكن صرختها المدوية قرعت الناقوس، فأيقظت ضمائر كثيرين، وألهمت أهلها الشجاعة والمواجهة، في زمنٍ لا يجرؤ فيه كثير من الضحايا وذويهم في سورية على إعلان ألمهم.

لقد أضاءت قضية بتول علوش على وكرٍ مظلمٍ مستحدث يُسمّى «دار الأخوات»، يعمل بعيداً عن أي رقابة أو مساءلة، ويُتهم بخطف الفتيات من بيئاتهن المنفتحة نسبياً، ليظهرن بعد ذلك بزيٍّ مختلف، ويتحدثن عن الهداية والشرع والهجرة، من دون أدنى دليل على أنهن يتمتعن بالحرية الكاملة في التعبير عن إرادتهن.

لم تكن فرانكا، كما لم تكن بتول، أول من تعرض للخطف وانتهاك الحقوق، لكن قضيتهما أفرزت وعياً فارقاً في ضمير المجتمع. فكما تحرك المجتمع الإيطالي في قضية فرانكا، وعمل سنواتٍ حتى أسقط القانون الذي كان يعفي المغتصب من العقاب، ارتفعت أيضاً أصوات كثيرة من السوريين، في الداخل والخارج، لتقول: **كفى!** فهذا ليس ديناً من ينتزع الفتيات بالقوة أو بالترغيب والترهيب من أسرهن، ويفكك المجتمع، ويشجع الانحلال الأخلاقي، بمنح أصحاب النزعات الغريزية ذرائع يعبثون من خلالها بحياة الناس، ويدمرون استقرار الأسر تحت مسمياتٍ واهية، في ظل غياب شبه كامل للرقابة والمساءلة.

إن روح بتول وروح فرانكا من الأرواح التي تحمل معها رياح التغيير، فتتحمل عناء الرسالة، لكنها تترك أثراً عميقاً في ضمير مجتمعها والعالم، الذي هو بأمسّ الحاجة إلى أمثالها وإلى شجاعتها. وها قد وصلت قضية بتول علوش، بشجاعة أهلها، وبمتابعة المحامية القديرة الأستاذة بشرى خليل، إلى المحافل القانونية الدولية بصورة رسمية.

إننا نؤمن بانتصار الحق والحقيقة، ونؤمن بأن حرية المجتمع الحقيقية تبدأ من حرية المرأة، كما أن عبوديته وتبعيته تبدآن من عبوديتها وتبعيتها.

العمل والعطاء: كيف تُبنى النهضة؟

د. إدمون ملحم

بعد أن تحدّثنا عن الوعي، والتربية، والأخلاق، والثقافة، والحرية والواجب، نصل إلى السؤال الذي يحوّل هذه القيم كلّها إلى واقعٍ حيّ: كيف تُبنى النهضة عمليًّا؟

كان أنطون سعاده يرى أنّ النهضة لا تقوم بالأمنيات ولا بالشعارات، بل بالعمل المنتج والعطاء الصادق. فالأمم لا ترتقي بما تمتلكه من

ثروات فحسب، بل بما تمتلكه من رجال ونساء يحوّلون الفكر إلى عمل، والواجب إلى إنتاج، والإيمان إلى إنجاز. وفي ندائه إلى الشعب السوري سنة 1940، خاطب الفلاح والتاجر والعامل والعالِم والصناعي، بوصفهم جميعًا من «المنصرفين عن الكلام إلى العمل المنتج، الذي به رفاه الشعب وخير الأمة.»[1]

ولهذا لم يجعل العمل وسيلةً لكسب الرزق فقط، بل رسالةً اجتماعية تتحوّل فيها المبادئ إلى حياة، وتنتقل بها الأمة من الضعف إلى القوة. فالإنسان لا يحقّق ذاته بالكسل أو الاتكال، وإنما بما ينجزه ويبدعه، وبما يضيفه إلى حياة مجتمعه.

العمل قيمة اجتماعية

لم يكن سعاده ينظر إلى العمل على أنّه شأن فردي يخصّ صاحبه وحده، بل وظيفة اجتماعية تتصل بحياة الأمة كلّها. فالعمل لا يخلق الثروة وحدها، بل يرسّخ الانتماء، ويجعل الإنسان شريكًا في نهضة أمته، مرتبطًا بغيره من أبناء مجتمعه في حياة، واحدة ومصير واحد.

ولا ينحصر الإنتاج في الصناعة والزراعة؛ فالطبيب، والمهندس، والمعلّم، والمزارع، والعامل، والفنان، والباحث، جميعهم يؤدّون، كلٌّ من موقعه واختصاصه، مهمّةً واحدة هي خدمة المجتمع. فالعالِم ينتج معرفةً، والمعلّم يبني عقولًا، والفنان يرتقي بالذوق والوجدان، كما ينتج العامل والمزارع والصناعي الثروة المادية. وهكذا يصبح العمل كلَّ نشاط مسؤول يضيف إلى المجتمع قوةً أو معرفةً أو جمالًا أو ثروة.

لا نجاح فرديًّا من دون نجاح قومي

ميّز سعاده بوضوح بين النجاح الفردي والنجاح القومي، فكتب: «إنّ طبيعة النجاح القومي تختلف كل الاختلاف عن طبيعة النجاح الفردي.»[2]

1 ـ سورية والحرب الحاضرة نداء الزعيم إلى الشعب السوري 1940/6/1.

2 ـ «دروس قومية اجتماعية – النجاح الفردي والنجاح القومي»، الزوبعة، 1943/8/1.

ولا يعني هذا رفض الطموح الشخصي أو التقليل من قيمة الاجتهاد، بل رفض تحوّل النجاح الفردي إلى غاية منفصلة عن المجتمع. فإذا انصرف كل فرد إلى مصلحته الخاصة، ضعف المجتمع، وأصبح نجاح الأفراد نفسه مهدّدًا. فالمجتمع القوي يؤمّن شروط النجاح لأبنائه، بينما لا يستطيع نجاح بعض الأفراد، مهما عظم، أن يعوّض ضعف المجتمع أو انحطاطه.

أمّا حين يرتبط النجاح الشخصي بالنجاح القومي، فإنّه يتحوّل إلى قوة ترفع المجتمع، وتفتح أمام الجميع آفاقًا أوسع للتقدّم.

العطاء مقياس الإيمان

لم يكن العمل، في نظر سعاده، نشاطًا منتجًا فحسب، بل عطاءً يعبرّ عن صدق الانتماء. وقد عبرّ عن ذلك ببلاغة عندما انتقد الذين يبذلون الأموال طلبًا للوجاهة أو التملّق، بينما يبخلون بها على نهضة أمتهم، فقال:

«ليس هذا الوقت وقت السؤال: إذا مشيتُ أنا فمن يمشي معي؟»[1]

وأضاف: «كلُّ من مشى في الحق قبل أن يمشي الكل صار قدوةً ومعلماً.»[2]

فالإنسان الذي يحب أمته لا يقف متفرّجًا على آلامها، بل يسهم في نهضتها بما يملك من علم، أو جهد أو وقت أو إنتاج أو تضحية. والعطاء لا يقتصر على المال، بل يشمل الفكرة الصادقة، والكلمة المسؤولة، والعمل المتقن، والعلم الذي ننقله، والوقت الذي نبذله في خدمة الآخرين.

وكان سعاده يرفض عقلية الأخذ من دون عطاء، لأنها تضعف المجتمع وتقتل روح المسؤولية. ولذلك حذّر من: «الأنانيات الحقيرة التي تريد أن تأخذ ولا تعطي.»[3] وهذه الفكرة نفسها حضرت بقوة في محاضرته

1 ـ «الوطنية والأريحية في المغترب»، الزوبعة، 1943/07/1.

2 ـ المصدر نفسه.

3 ـ «خطاب الزعيم في مأدبة أبناء طرابلس»، 1939.

«التفكير العملي والإصلاح الاجتماعي»، حين وضع المصلحة العامة في مواجهة الأنانية التي تحصر التعليم والمهنة والنجاح في المنفعة الشخصية، وانتهى إلى العبارة البليغة: «ليس للآخذ كرامة المعطي.»[1]

فالعطاء الحقيقي لا ينتظر أن يبدأ الآخرون، ولا يبحث عن مقابل أو مديح، بل ينطلق من الشعور بالواجب. فالنهضة تبدأ بمن يبادر، لا بمن ينتظر.

من التفكير إلى العمل

لا يبدأ العمل باليد وحدها، بل بالعقل والإرادة. ولذلك دعا سعاده الشباب إلى تجاوز التفكير النظري الذي يكتفي بوصف المشكلات، والانتقال إلى التفكير العملي الذي يبحث عن وسائل معالجتها. وقد عرّفه بأنّه التفكير الذي يكون من ورائه «قصد وإرادة يدفعان صاحبهما إلى العمل»[2]، ثم قال:

»أول ما يجب أن نبدأ به هو أن نحوّل التفكير النظري، الذي لا يحقّق شيئًا بذاته، إلى تفكير عملي يدفعنا إلى العمل على تحقيق ما نؤمن به ونعتقد بصلاحه.«[3]

فليس المطلوب التقليل من شأن الفكر، بل إنقاذه من العقم. فالفكرة التي لا تتحوّل إلى مشروع، والمعرفة التي لا تستجيب لحاجات الحياة، تبقيان ناقصتين. ومن هنا يصبح العمل امتدادًا طبيعيًّا للوعي، والإنتاج ثمرةً للفكر المنظّم والإرادة الواعية.

العمل الذي يبقى

في كلمة ألقاها في مأتم السيدة إيوا شكور ثابت، ربط سعاده الخلود بالعمل، فقال:

«الخلود يكون بالعمل على استمرار الفضائل الباقية في جسم

1 ـ «التفكير العملي والإصلاح الاجتماعي»، المجلة، 1 نيسان 1933.

2 ـ المصدر نفسه.

3 ـ المصدر نفسه.

المجتمع... بالعمل في جرأة وعزم والتضحية وفعل الواجب القومي.»[1]

فالإنسان لا يُخلَّد بما يجمعه لنفسه، بل بما يتركه من أثر في حياة أمته. وهكذا يصبح العطاء صورةً من صور الخلود، لأن أثره يبقى حيًّا في الناس والأجيال بعد رحيل صاحبه.

وقد لخّص سعاده هذه النظرة بقوله «إن النكبة الحقيقية ليست في موت الإنسان، بل في أن يحيا «وكأنه ميت»، فلا يتحسّس حاجات محيطه، ولا يشعر بما يضر قومه وما ينفعهم، ولا يدرك أن عليه واجبات نحو أمته ووطنه.»[2] فالإنسان الحي حقًّا هو الإنسان الفاعل، الذي يمنح حياته قيمةً تتجاوز وجوده الفردي، وتسهم في استمرار الفضائل والقيم في جسم المجتمع.

رسالة إلى شباب اليوم

في زمن أصبح النجاح يُقاس غالبًا بالشهرة أو الثروة أو عدد المتابعين، يقدّم سعاده مقياسًا مختلفًا: **قيمة الإنسان ليست فيما يملكه، بل فيما يقدّمه.**

والشباب الذين يمتلكون العلم والإرادة وروحية العمل يستطيعون أن يحوّلوا مجتمعهم إلى ورشة بناء، وأن يفتحوا أمام أمتهم آفاقًا جديدة من التقدّم والإبداع. أمّا إذا استسلموا للكسل والاتكال، أو اكتفوا بانتظار الفرص التي يصنعها غيرهم، فإنّ المجتمع كلّه يدفع ثمن هذا التراجع.

ولهذا تبقى رسالته إلى الشباب واضحة: اعملوا، وأبدعوا، وانجحوا، ولكن لا تجعلوا نجاحكم غايةً شخصية فحسب، بل قوةً ترفع مجتمعكم أيضًا. لا تكتفوا بما تأخذونه من أمتكم، بل اسألوا عمّا تستطيعون تقديمه لها من معرفة، وعمل وإنتاج وعطاء.

فالأمم لا يبنيها المتفرّجون، بل الرجال والنساء الذين يحوّلون إيمانهم إلى عمل، وعملهم إلى عطاء، وعطاءهم إلى نهضة.

1 ـ «كلمة الزعيم في مأتم والدة الرئيس نعمة ثابت»، النهضة، 1938/2/11.

2 ـ المصدر نفسه.

كتاب

أوراق الروائية الفلسطينية «سلوى جراح» من دفتر الحرب

محمود شريح

سلوى جرّاح، الروائيّة الفلسطينيّة (مواليد عكّا 1946، المُقيمة في لندن منذ 1977 حين انخرطت في هيئة الإذاعة البريطانيّة إعلاميّة وأديبة إلى حين تقاعدها عام 1999)، في جديدها **أوراق من دفتر الحرب** (لندن: للطباعة والنشر، 2026، في 204 صفحات من القطع الوسط)، تعيد النظر وتكرّ البصر في تجربتها الفلسطينيّة على مدى ثمانين عاماً، إذ تنظر إليها عبرَ عذاب أهل غزّة على مدى سنوات، فأطلقتْ روايتها هذه تعبيراً عمّا يختلجُ في صدرها ويلحّ عليه عقلُها، يوم كان أهلها مستبشرين يراقبون ما يستجدّ عليهم إثر اتفاقية أوسلو.

تقرّ سلوى جرّاح بأنّها كانت طفلة في كنف والديها قبل 1948، فأبوها في شبابه كان مهندساً في شركة النفط العراقيّة في حيفا، ثمّ انتهى المطاف بهم جميعاً إلى البصرة، وأهلها في عزّ الشباب وبهما حزن دفين لفقدان عكّا والبيت العتيق ولآل جرّاح الذين انتشروا في لبنان وسوريه والأُردن، بعد أن كانوا جيراناً في عكّا.

عن جدّتها حميدة، أمّ عادل (عادل جرّاح خرّيج أميركية بيروت عام 1945، أوّل سفير للكويت إلى موسكو) ورثتْ في طفولتها الحنين إلى عكّا، ولدى عودتها إليها بعد غياب قرابة ستّين عاماً كانت سلوى محظوظة أن كان دليلها في رحلتها د. مصلح كناعنة، الباحث في تاريخ فلسطين، الأركيولوجي واللغوي، واهتدتْ إلى بيت جدّها نجم الدين جرّاح في عكّا إذ قسّمه المحتلّ إلى أربع شقق سكنها قادمون من أُوروبا الشرقيّة، وهناك وقفتْ على حقيقة أنّ تاريخ استعمار فلسطين بدأ مع وعد بلفور عام 1917.

تقرُّ سلوى جرّاح انّها فلسطينيّة أتمّتْ عامها الرابع في البصرة وأنّها تجيدُ اللهجة العراقيّة، إلّا أنّها وجدتْ في أُسرتها، أُسرة الجرّاح، التي لم تعرفْ سوى عكّا سكناً، مثالاً حيّاً لما حدث لأهلِ فلسطين، عائلة كبيرة توزّعت على عدّة دول، فجدّتها لأُمها وخالتاها في لبنان، وخالها في الكويت وعمّها وعمّاتها في عمّان، وأخوال أبيها وأخوال أمّها في دمشق، فيما هي في العراق.

من جامعة الحكمة للآباء اليسوعيين في بغداد عام 1969 انطلقت سلوى وبيدها شهادة بكالوريوس في الأدب الإنجليزي وإجازة تدريس اللغة الإنجليزيّة فكانت مترجمة في شركة النفط العراقيّة على مدى سبع سنوات، وكانت في الثلاثين حين غادرت العراق مع زوجها ليلتحق بالجامعة في لندن، وانضمّت إلى أسرة هيئة الإذاعة البريطانيّة في قسمها العربي، لكنّها دائماً ترتدّ إلى فلسطين، فدرّستْ في جامعة بير زيت فنّ صنع البرنامج الإذاعي، وتعود بذاكرتها إلى زيارة أحمد الشقيري لأهلها في بغداد عام 1964، والشقيري له ما له في تاريخ فلسطين الحديث، وتمضي في رواية نشأة منظمة التحرير الفلسطينيّة وتتوقّف عند حرب 1967 والحقبة الناصريّة والصراع في الأردن بين النظام ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وتشير إلى كتاب والدها ذا النون جرّاح **بلدي وأهلي وأنا** وهو مبحث عن تاريخ عكّا وأُسرة الجرّاح وتفاصيل حياته صدر في دمشق عام 1997 عن دار الحصاد.

وتتطرّق الروائيّة إلى فكر إدوارد سعيد وإلى إعلان دولة فلسطين وما اعترضها من عقبات، وتتوسّع في عرض تفاصيل زيارتها لغزّة في ربيع عام 1996 فتسجّل مشاهداتها قبل أن تنتقل إلى مخاطر عهد ترامب بدءاً من 2025 وتقارن آثامه بمآثر البابا فرانسيس.

إلى مفاتيح جدّتها حميدة لمنزلها في عكّا، وإلى خالتها دعد التي عاشت في بيروت فيما بعد تخبر والدتها أنّ حكومة عموم فلسطين انتهى مفعولها وأنّ الجيوش العربيّة لم تنفعْ أهلَ فلسطين، مهدئة من روع حميدة والدتها. تستعرض سلوى تاريخ فلسطين الحديث وتؤرّخ بدقّة لثورة 1936 وما عقبها. وتتوقّف عند إنجاز زياد الرحباني وبقائه في الذاكرة الجمعيّة العربيّة. إلى الحرب على إيران وتمادي أميركا في قهر الشعوب.

واكبتْ سلوى جرّاح في أوراقها أحداث غزّة والمنطقة، ولكن تفي خالتها مريم حقّها هي التي علّمتها كيف تعبرّ عن نفسها كتابة يوم كانت سلوى في العاشرة من عمرها طالبة داخلية في مدرسة في بيروت عام 1956 ومريم تنصتُ إلى المذياع ينقلُ أخبار العدوان الثلاثي على مصر فيما عبد الحليم حافظ يحتفل غناء ببناء السدّ العالي.

أوراق سلوى جرّاح بوحٌ بسيرة ذاتيّة حافلة بتجارب المسقط والهجرة بأسلوب دافئ في قالب حنين ما يمنح محتواها بُعداً إنسانيّاً يتخطّى اللحظة الراهنة إلى هناء غدٍ واعدٍ بالأمل.

كلمة الفصل

زمن تُبرَّر فيه الخيانة وتُحاصَر الوطنية

د.طارق سامي خوري ـ العضو السابق في البرلمان الأردني

الفنان إسماعيل شموط

قبل عشرات السنين، عندما كان يقال إن فلانًا خان وطنه أو أمته، كان معظم الناس يستغربون هذا الوصف، ويبحثون عن تفسير آخر. كنا نقول: مستحيل، لا بد من وجود سوء فهم، أو معلومات غير دقيقة، لأن الخيانة لم تكن ظاهرة مألوفة، بل كانت حالات نادرة يُشار إليها باعتبارها استثناءً لا قاعدة.

أما اليوم، فقد انقلب المشهد بصورة تدعو إلى القلق. فإذا قيل عن شخص إنه وطني، حر، وصاحب موقف لا يساوم على وطنه وأمته، أصبح كثيرون يقولون: علينا أن نتأكد أولًا! وكأن الوطنية نفسها أصبحت بحاجة إلى إثبات، بعدما تحولت إلى عملة نادرة في زمن اختلطت فيه المعايير وانقلبت فيه المفاهيم.

لقد وصلنا إلى مرحلة باتت فيها خيانة الوطن والأمة عند البعض مجرد «وجهة نظر»، وأصبح الانحياز للمصالح الأجنبية، والدفاع عن السياسات الأمريكية، وتبرير الاحتلال وجرائمه، ومهاجمة كل من يقف في وجه الكيان

ويقاتله ويواجه الهيمنة الأمريكية، أمرًا يحاول البعض تقديمه باعتباره رأيًا سياسيًا مشروعًا أو خيارًا طبيعيًا، لا يستحق حتى المساءلة الأخلاقية. وكأن المطلوب أن نصمت أمام من يحتل ويقتل ويدمر، ثم نرفع أصواتنا في وجه من يقاومه ويواجهه! فأي انقلاب في المفاهيم هذا، وأي زمن أصبحت فيه مقاومة العدو تهمة، بينما تبرير جرائمه والدفاع عن داعميه مجرد «وجهة نظر»؟

والأخطر من ذلك أن الخيانة لم تعد تُمارس دائمًا في الخفاء، بل أصبحت تُسوَّق أحيانًا على أنها واقعية سياسية، أو براغماتية، أو قراءة مختلفة للمشهد. وهنا تكمن الخطورة الحقيقية؛ فحين تتبدل معايير المجتمع، ويصبح الشريف موضع شك، بينما يجد المتخاذل أو المبرر أو المتعاون من يدافع عنه، فإن الخلل لا يكون في الأشخاص وحدهم، بل في البيئة التي سمحت بهذا الانقلاب القيمي.

إن الأمم لا تنهار فقط بسبب قوة أعدائها، بل أيضًا عندما تفقد قدرتها على التمييز بين من يحمي مصالحها ومن يفرط بها، وبين من يدافع عن كرامتها ومن يبرر الاعتداء عليها. وحين يصبح الوقوف مع العدو أو تبرير أفعاله أمرًا عاديًا، بينما يصبح الوقوف في وجهه موضع تشكيك واتهام، فإننا لا نكون أمام اختلاف في الرأي، بل أمام أزمة عميقة في منظومة القيم والمفاهيم.

فالوطنية ليست شعارًا يرفع عند الحاجة، ولا موقفًا انتقائيًا يتغير بتغير المصالح والتحالفات. الوطنية موقف وممارسة وانتماء، وأول شروطها أن تعرف من هو عدو وطنك وأمتك، وألا تصبح يومًا صوتًا له في مواجهة أبناء أمتك، أو مدافعًا عن جرائمه، أو مهاجمًا لمن يتصدى له.

ولعل ما قاله الزعيم أنطون سعاده قبل ما يقارب تسعة عقود ما يزال يحمل المعنى ذاته، وكأنه يخاطب واقعنا اليوم:

إنّي أوصيكم بالقضاء على الخيانة أينما وجدتموها، لأنّه إذا لم نتخلّص من الخيانات لا نبلغ الغاية.

والمجتمع الّذي يحتضن الخيانة ويفسح لها مجال الحياة مجتمع مصيره إلى الموت المحتَّم.